

الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياسات والآفاق

أ. د. صالح زيان

أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

مدير مخبر "الأمن في حوض المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين"

أ. آمال حجيج، باحثة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص: تحدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري وتأثيراتها على تطور المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية ووحدة الهوية والثقافة في الجزائر. كما تحدف إلى استقراء رد الفعل الجزائري تجاه الرهان الأمني القومي الثقافي والاجتماعي. يتم التركيز في البداية على فحص التهديدات الداخلية، من خلال تحليل أزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري وكيف تؤثر على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي، ثم تحليل تنامي ظاهرة الهجرة كمسألة أمنية وغياب المشروع المجتمعي في الجزائر في إطار الفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع. كما تحدف الدراسة إلى فهم وظائف واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي والقوة المهيمنة في بعدهما الثقافي، كتهديدات خارجية تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري. وهذا من خلال تطبيقات الاتحاد الأوروبي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية" ومحاولة تحقيقه للهوية المتوسطة. إضافة إلى زيادة ضغوط القوة المهيمنة بعد أحداث 11 سبتمبر، لاسيما تأثيرات العولمة الثقافية وتداعيات فرض القيم الغربية. في النهاية، وبعد أن تبين الدراسة حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري، ستحاول أن تحدد الأدوار والسياسات التي بإمكانها أن تساهم كى تستعيد الأمة الجزائرية أمنها الاجتماعي والثقافي في عالم متغير معالم اليوم.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التهديدات الأمنية، الجزائر، القوة المعيارية، الاتحاد الأوربي.

Abstract:

This study aims to define the most important internal and external threats confronting the Algerian cultural and social national security, as well as their impact on civil society's development, the promotion of democracy and the unity of identity and culture. The study focuses, first of all, on the internal threats by analyzing the crisis of identity elements in the Algerian political project and how this crisis affects the cultural and social national security. The effects of immigration as a security question will be dealt with in later sections. The study aims also to understand the impact of the dominant power i.e. the USA and the European Union's actions and strategies in their cultural dimensions, as external threats confronting the Algerian cultural and social national security. Through the application of EU's policies on "Justice and Interior Affairs", that aims at shaping "The Mediterranean Identity", as well as the increasing impact of the dominant power after the 11 September's events, especially, the cultural globalization effects and the influence of occidental values. Finally, we will try to define the policies that might help Algeria to build its cultural and social security in this variable word.

Keywords : Security, security threats, Algeria, normative power, EU.

مقدمة:

بدأ المتغيران الثقافي والاجتماعي يأخذان مكانهما في العلاقات الدولية بشكل لافت بعد نهاية الحرب الباردة وازمحلل الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأصبح الاهتمام بهذين المتغيرين من قبل المفكرين والمحللين المهتمين بهذا المجال، ذو اتساع كبير مقارنة بالماضي. وعليه أصبح هذا الموضوع أحد بؤر الاهتمام ضمن نطاق العلاقات الدولية.

إن الجزائر وفي سياق تعزيز عقيدتها الأمنية الثقافية والاجتماعية، لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات ذات التأثير المتعدد التجليات وعلى رأسها التأثير التلقائي الذي لا تملك الجزائر إلا أن تستجيب له، وكذلك التأثير التأسيسي أو التشكيلي الذي يخضع لاعتبارات صراع المصالح بين مختلف القوى الدولية دون استبعاد التأثير الداخلي على واقع هذه العقيدة الأمنية ببعديها الثقافي والاجتماعي. لاسيما وأن العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت دائما تتأثر بثقل العوامل الداخلية. فقد كانت هذه العقيدة الأمنية الجزائرية ببعديها الثقافي والاجتماعي؛ محكومة بالعديد من الاعتبارات المبدئية والأخلاقية التي تضمنتها في الأساس موثيق الدولة الجزائرية، وعلى رأس تلك المبادئ أن الجزائر دولة فتيّة تسعى لاكتمال بنائها. لقد اتسمت تلك الرؤية بخطاب عاطفي حماسي، ممزوج بنشوة الانتصار على المحتل الفرنسي، وهو خطاب ظل مفتقدا للنظرة العقلانية المتفحصة، التي توازن بين إمكانات الدولة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول أن الحساسية المفرطة تجاه الوحدة الترابية، وفرضية الاستهداف والمؤامرة، كان لهما أيضا دور كبير في مقارنة الجزائر لبيئتها الأمنية.

في هذا السياق، تحتم هذه الدراسة بمدى تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وضغوطات وتأثيرات القوة المهيمنة في عالم ما بعد الحرب الباردة. وكذا تصلب عود التكتلات الإقليمية التي تتكسر في ظلها سياسة الاعتماد المتبادل وما يترتب عليها من تأثير على أمن الدول بما فيها الجزائر التي أضحت تتأثر بسياسات الإتحاد الأوروبي بشكل خاص في إطار العلاقات الأورو-مغاربية. هذا، فضلا عن دور العوامل الداخلية ذات التأثير العميق في العقيدة الأمنية الثقافية والاجتماعية الجزائرية. وباختصار؛ فإن دراسة موضوع الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري في عالم متغير كعالم اليوم، تثير نقاشا مفتوحا مفاده كيف تشكل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الهوية والثقافة والمجتمع الجزائري تهديدا للأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر؟

إن الإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة، ومحاولة منا إجمال رؤيتنا وبناء فكرنا حول الموضوع في هذه الورقة البحثية؛ ارتأينا فحص وتحليل وحتى تقييم نقاط رئيسة تتناول موضوع "التهديدات التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري"، وذلك بهدف التوصل في النهاية إلى توضيح المقاربة الجزائرية في التعامل مع هذه التحديات، بل ومحاولة إدراج نظرة استشرافية حول الموضوع. ومن هنا جاءت النقاط الرئيسة في الدراسة على النحو التالي:

I. التهديدات الداخلية للأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري:

II - التهديدات الخارجية للأمن القومي الثقافي والاجتماعي

III. المقاربة الجزائرية في التعامل مع تحديات الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري

IV. آفاق الأمن القومي الاجتماعي الثقافي الجزائري

I. التهديدات الداخلية للأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري:

لا زالت التهديدات الداخلية التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر تترسخ في أعماق ما يسمى بأزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري. حيث أن الثالث الهوياتي في الجزائر-اللغة والدين والتراث الأمازيغي- وعند ارتباطه بالمشروع المجتمعي يطرح معضلة حقيقية في البلاد. فمشروع تعريب المجتمع والإدارة لم يحقق أهدافه المرجوة بعد. أما الدين، فرغم أن دساتير الدولة الجزائرية اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبدل باعتباره الدين الوحيد للأمة؛ إلا أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة جعلت البلاد والشعب الجزائريين يشهدان عشوية سوداء لا زالت آثارها حاضرة إلى حد الساعة. كما لا يفوتنا ان نذكر ثقيل التراث الأمازيغي وعلاقته بظهور المسألة الأمازيغية والتي افرزت مزيدا من الضغوط السياسية في الجزائر. هذا من الناحية الثقافية-الاجتماعية، أما من الناحية المجتمعاتية، فإن مشكلة الهجرة اليوم -كمسألة أمنية- وارتباطها بغياب المشروع المجتمعي والفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع، تؤثر بشكل كبير في استمرار عدم استقرار الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر. وهذا ما سنحاول تحليل أبعاده في العناصر الآتية:

- أزمة عناصر الهوية في المشروع السياسي الجزائري وتأثيرها على الأمن الثقافي والاجتماعي-
مسألة اللغة:

كما هو معلوم فإن اللغة هي إحدى أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة القومية لأي دولة كانت. والجزائر بالإضافة إلى المتكلمين باللغة العربية، تضم حوالي 5 ملايين متكلم باللغة الأمازيغية، أي ما يوازي 14% من نسبة السكان. فالأمازيغ ورغم أن أغلبهم مسلمون، لكنهم لطالما كانوا متحفظين من التعريب لاسيما في منطقة القبائل. فعلى سبيل المثال، عندما صدر قانون 05-91 حول تعميم استعمال اللغة العربية، اعتبروه شكلا من أشكال العنصرية وهجوما على تنوع النسيج الثقافي في الجزائر، كما نظروا إليه كقانون موجه ضد حقوق المواطنين للتعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارونها وبالأسلوب الذي يفضلونه.¹ وحسب العديد من مناضلي التيار البربري فإنه منذ الاستقلال حتى الآن إعتمدت النخبة الحاكمة في الجزائر سياسة عزل الأمازيغ، في حين جعلت من العربية أساس السياسة اللغوية الثقافية التي ترفض أية لغة أخرى. وعلى هذا الأساس وقعت سلسلة من الأحداث أخذت شكل مظاهرات جماهيرية (بجاية، تيزي وزو والعاصمة) تؤكد تمسك البربر بمهيتهم² إلى أن صادق البرلمان الجزائري على أن الأمازيغية هي لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية وهذا ماتم ترجمته في المادة الأولى من قانون رقم 02-03 الصادر في أبريل 2002. إلا أن هذا لم يمنع العديد من العناصر النشيطة ضمن الحركة البربرية أن تقر بصعوبة تطبيق هذا القانون كون معظم هؤلاء الناشطين هم في الأصل فرانكفونيين.³ إذا انتقلنا لفحص موقف التيارات الإسلامية من المسألة اللغوية فإن معظمها تعتقد، وفي حالة وصولها إلى السلطة، ستتخلص من استعمال اللغة الفرنسية في أوساط الشعب الجزائري؛ كونها أحد عوامل التبعية للاستعمار الفرنسي، وأن الاستقلال لن يكون كاملا ما دامت هذه اللغة تضطلع بدورا أكبر من كونها لغة أجنبية تدرس في المدارس.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن المسألة اللغوية في الجزائر تبقى محصورة في ذلك الخلط بين اللغة الفرنسية والفرانكفونية والخلط بين التعريب واللغة الجزائرية، وأخيرا الخلط بين التعريب والأسلمة أو ما يسمى بإعادة الأسلمة.⁴ ومشكل اللغة سيبقى مطروحا ما دام هذا الخلط مستمرا، وما دامت النخبة الحاكمة عاجزة عن بناء أمة تأخذ بعين الاعتبار موروثها التاريخي العربي والبربري.

- الدين ومفارقات الجدل مع السياسة:

يعبر الدين الإسلامي منذ اعتناقه من قبل الأمازيغ عاملا من عوامل مقاومة الهيمنة الأجنبية والتوحيد الوطني والحفاظ على الأصالة الذاتية. وفي هذا المعنى يؤكد الإمام بن باديس -

البربري الأصل: " إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام في الشدة والرخاء وألف بينهم في العسر واليسر ووحدهم في السراء والضراء، حتى كون منهم خلال أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمه الجزائر وأبوه الإسلام"⁵. فالدساتير والمواثيق الجزائرية؛ اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل باعتباره الدين الوحيد للأمة. لكن الإشكالية التي ظلت مطروحة تكمن في علاقة الإسلام بالسلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومدى قدرتها على تكريسه في الواقع الاجتماعي.

اتسمت المناداة بالإسلام في الخطاب السياسي الجزائري بالديماغوجية، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف الإيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية وذلك بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين دعاة الحداثة والأصالة. إن هذا الاختلاف أدى إلى انتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الروحية الإسلامية، ومنها الأصوات التي ظلت تنادي بضرورة إلغاء قانون الأسرة المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية. إن جنوح الأحزاب السياسية إلى توظيف عناصر الهوية الوطنية يعبر عن وجود أزمة في عملية بناء هذه الهوية، وإلا ما معنى انقسام العديد من الأحزاب السياسية حول عنصر من عناصر الهوية الوطنية بدل اجتماعها واتحادها؟ فلا يزال المشهد السياسي الجزائري يتسم بالتجاذب بين الأفكار التي تدعو إلى ضرورة ربط الصلة بين الدين والسياسة، أي بين الدين والدولة والتي تذهب إلى حد المطالبة بوجوب إقامة الدولة الإسلامية؛ في مقابل الأفكار التي تدعو إلى ضرورة وضع الحدود بين ثمة الدين والسياسة، إذ ينادي أصحابها إلى وجوب علمنة الدولة، وذلك بإخراج السياسي من الديني وتصفية أي مظهر من مظاهر ازدواجهما.⁶

في ظل التشوش الذي صاحب طريقة التعاطي مع الهوية الإسلامية، وكذلك في ظل ترهل شرعية النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر برزت العديد من المفارقات والجدل بين الدين والسياسة. لقد كان من أبرز نتائج هذه المفارقات بروز أزمة عدم الثقة بين الدين والسياسة لاسيما إذا أخذنا في الحسبان تمطي الحركات الإسلامية في الجزائر للإسلام كوسيلة للوصول إلى السلطة، في مقابل رفض النخبة الحاكمة للإسلاميين الراديكاليين واعتبارهم كتهديدا ليس فقط للسلطة وإنما للوحدة الوطنية ككل.⁷ إن هذا الرفض الذي تزامن مع الضغط الخارجي دفع السلطة السياسية لمواجهة نشاط هذه الحركات إلى حد إلغاء تدريس شعبة العلوم الشرعية الإسلامية في

المرحلة الثانوية للطلبة، وهو الإلغاء الذي يندرج في إطار محاربة التهديدات المحتملة للأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري.⁸

- الإرث التاريخي الأمازيغي:

تبرز لنا القراءة المتأنية لتاريخ الجزائر القديم مدى أمازيغية أصل شعب هذه المنطقة؛ حيث جاء في الميثاق الوطني لعام 1986 أنه: "... لم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية "الأمازيغ" أي الأحرار...".⁹ فضلا عن هذا، فقد جاء في نفس هذا الميثاق أن الإسلام واللغة الوطنية (العربية) والتراث التاريخي من المقومات الأساسية لبناء الشخصية الوطنية.

أن طرح الإرث الأمازيغي في الجزائر عادة ما يرتبط بالأزمة التي تكتنف عناصر الهوية في هذا البلد. فمنذ استقلال الجزائر؛ كانت اللغة والثقافة الأمازيغية مهمشة بفعل عدم اعتماد سياسة التعدد الثقافي واللغوي في الجزائر. لقد وجدت هذه السياسة جذورها في التعريف المعاصر للقومية الجزائرية، وهذا منذ صدور أول دستور في البلاد سنة 1963، وصولا إلى قانون تعميم اللغة العربية سنة 1998. ينظر العديد من الناشطين ضمن صفوف الحركة البربرية أن هذه السياسة تحدد الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها في المواد F5, D5, C5 من الميثاق العالمي للقضاء على التمييز العنصري.¹⁰ لقد أكد هذا الأمر التقرير الأمازيغي الخاص بواقع حال الشعب الأمازيغي في 18-29 ماي 2009، حيث أعلن أن أعمال الحكومة الجزائرية تكسر ازدواجية المعايير في سياستها تجاه المطالب اللغوية لمنطقة القبائل.¹¹

إن الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل خلال صيف 2001 تدخل، في قسم منها، ضمن استمرارية الربيع البربري في أبريل 1980 التي تعتبر الفعل المؤسس الحقيقي للمعارضة البربرية. لقد طالبت هذه المظاهرات الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية لمنطقة القبائل. فإلى غاية سنة 2001، كانت المعارضة البربرية تستعمل اللغة كوسيلة احتجاج. كما أن ظهور حركة العروش، التي هي منظمة اجتماعية سياسية ذات مرجعية "تقليدية"، أدى إلى مزيد الاحتجاج السياسي المحلي الذي يحمل في ثناياه مطالب متنوعة وعلى رأسها المطالب الثقافية واللغوية. ويتسم خطاب هذه المرجعية التقليدية بالعنف أحيانا، مما يشكل خطرا وتهديدا حقيقيا للأمن الثقافي والاجتماعي في الجزائر.¹²

ب. تنامي ظاهرة الهجرة كمسألة أمنية وغياب المشروع المجتمعي في الجزائر:

- أمانة ظاهرة الهجرة السرية:

لقد وضحت مدرسة "كوبنهاغن" كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية securitization. يقول "ويفر" أن تحول مسألة اجتماعية ما لرهان أمني -محددًا للسلوك- يتم بالممارسة الاستدلالية والاستطردادية للفاعلين الاجتماعيين. إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يحدث تأمينًا أو بالأحرى "أمنًا" لرهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق بالأمن. وبذلك يتم الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمانة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية. وعليه فالهجرة هي من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمانتها خلال الثمانينات، حيث يعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، بينما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية باعتبار المهاجرين كعمال مغتربين.¹³

لقد تنامت ظاهرة الهجرة من داخل الجزائر نحو البلدان الغربية، حيث مازالت الجالية الجزائرية تتوافد بقوة نحو البلدان الغربية، مثل فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا، إيطاليا اسبانيا، كندا وغيرها. والملاحظ انه رغم الإجراءات القانونية المعقدة لدخول الإتحاد الأوروبي، إلا أن الهجرة الجزائرية لم تعرف أي توقف أو تراجع طوال السنوات الماضية، بل تزايدت نسبتها يوما بعد يوم لتبلغ الحصيلة المسجلة سنة 2003 حوالي 300 ألف مهاجر جزائري نحو فرنسا نتيجة الظروف الصعبة التي خلفتها العشرية السوداء وكذا الإنعكاسات السلبية للمسألة البربرية في الجزائر. وتعد موجة الهجرة الجزائرية هذه مختلفة عن سابقتها، كونها تتألف بشكل رئيس من الطلبة الجامعيين والصحافيين والمحامين والأطباء والفنانين. تطرح الهجرة الحالية تهديدا أمنيا جادا للجزائر. فعلى سبيل المثال فأطفال هؤلاء المهاجرين الجدد إلى فرنسا لا يصنفون ضمن تعداد المهاجرين العديدين، بل يعدون أطفالا فرنسيين إذ يمنحهم القانون الفرنسي مباشرة بعد ولادتهم هناك الجنسية الفرنسية، مما يطرح إشكالية الخدمة الوطنية في ظل الحياة على الجنسية المزدوجة.¹⁴

تستقطب سياسة التوظيف المكثف الأوروبية في مختلف القطاعات العمومية الاقتصادية والتعليمية مزيدا من أبناء الجزائر وخاصة من ذوي المستوى التعليمي الجامعي. ومنذ بداية تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي في الجزائر؛ توقف مسار عودة واستقرار هؤلاء المهاجرين في الجزائر.¹⁵ وتحت تأثير الإقامة الطويلة في المهجر؛ تتلاشى

القناعة تدريجيا لدى الغالبية الساحقة من المهاجرين بأهمية الإبقاء على الروابط مع الجزائر. إن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر.

في الواقع، تتجه المؤشرات السائدة حاليا على تأكيد الحقيقة التي مفادها أن الصلات المختلفة، ومنها الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر وجاليتهما تخطوا نحو الذوبان والتلاشي تدريجيا على المدى المنظور والمقدر بعشرين سنة. ويتضح هذا التحول خاصة في أوساط الأجيال الجديدة التي نشأت في المهجر، إذ تميل بسرعة إلى التخلي عن روابطها مع بلد الآباء والأجداد، والتوجه نحو العيش والاندماج في البلدان التي ولدت فيها، على اعتبار أن هذه البلدان تمنح لها صفة المواطنة الأصلية¹⁶. إن هذا الوضع ستكون له آثارا سلبية بحيث سيؤدي تلقائيا إلى توقف التحويلات المالية والأواصر العميقة لهذه الجالية نحو البلد الأم، وما يمثله ذلك من انعكاسات مباشرة على المجتمع وحاجيات النسيج الاجتماعي المرتبط جدا بهذه التحويلات.

وبالنظر إلى استمرار التحسن في ظروف العيش والاستقبال بالمهجر من جهة، وغياب عوامل جاذبة نحو البلد الأصلي الجزائري من جهة أخرى، فإنه يتوقع أن تزداد الهوة اتساعا في اتجاه ليس فقط توقف التحويل، بل قيام أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين بتحويلات عكسية، وذلك بتفكيك أوجه العلاقات القائمة والموروثة عن الأجيال السابقة مثل الأرصد والممتلكات العقارية والاستثمارات المنجزة بالجزائر. فقد اجتهد آباؤهم (من الجيل الأول) في تأسيسها أملا في العودة لكن الأجيال الجديدة قد تسعى لإعادةتها في شكل أموال سائلة نحو الدول التي تعيش فيها. مما يؤثر سلبا على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري.¹⁷

- غياب المشروع المجتمعي في إطار الفشل في بناء الأمة وتحديث المجتمع:

يمكن القول أن ما تعيشه الجزائر اليوم هو انعكاس، بالدرجة الأولى، لغياب المشروع المجتمعي الذي يحدد القيم الأساسية والعناصر المحورية بين مختلف النخب والفعاليات، حيث يتجسد بذلك الانسجام والتوافق بين الحاكم والمحكوم. وقد انعكس غياب هذا المشروع في أزمة متعددة الأبعاد "Crise Multidimensionnelle" أو كما شبهها أحد المهتمين بالشأن الجزائري، "بالتنين الأسطوري المتعدد الرؤوس".¹⁸ وقد امتدت هذه الأزمة لتشمل مختلف المجالات، وتشابكت مع بعضها البعض لدرجة أن فشلت كل الإمكانيات والوسائل، ومن ثم

الحلول والآليات المنتهجة من طرف الدولة/ السلطة في حلها. وبشكل بسيط فهذه الحلول ليست من جنس الأزمة ولا تستهدف نواتها الحقيقية، بل زادت من تأزمها، ذلك أن هذه الآليات المنتهجة كحلول، ونتيجة لظروف وسياق معين، تحولت وأصبحت هي نفسها إلى أزمات جزئية تحتاج إلى حلول. ويعود ذلك لامتزاج تلك الآليات مع بعض الممارسات اللامسؤولة من طرف النخبة الحاكمة بعد الاستقلال، وكذا ارتباطها من جانب آخر بمسائل وإشكالات اجتماعية وسياسية واقتصادية لم يتم الفصل فيها، بحيث تعد جذور بعض تلك المسائل إلى تاريخ الحركة الوطنية. ونتيجة لهذا الوضع تكون النخبة الحاكمة وحتى مختلف النخب الأخرى قد ضيعت فرصة سانحة لتدارس وبناء المشروع المجتمعي، الذي يحدد السياق الحضاري بكل أبعاده للمجتمع والدولة بعد الاستقلال مباشرة.

بناء على ما تقدم، يمكن أن نطرح التساؤل الذي مفاده ما هي الآثار المترتبة عن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر؟ وما هي النتائج التي حصدها الجزائر بعد نصف قرن من الاستقلال جراء غياب هذا المشروع؟ تبرز الآثار المترتبة عن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

أولاً، الفشل في بناء الأمة: إن المقصود ببناء الأمة هو بناء الشخصية الوطنية من منطلق الأصالة والحدثة والتغيرات العالمية، بما يحدد التمايز الثقافي والديني عن الآخرين، وذلك من خلال تحديد نوعية السلطة القائمة بين الشعب والحكم، وبين الدولة والمجتمع، كما يتعلق ببناء الإطار الجغرافي والسياسي الذي سوف تفجر فيه الأمة طاقاتها وتنشر قدراتها الجماعية، وبالتالي تقديم أفضل فرصة لتعظيم استثمار وتوظيف إمكانياتها المادية والبشرية في أفضل إطار لازدهار مواهبها وعبقريتها، وهو المناخ الذي لا بد منه لتحديد الأهداف السليمة وبلورة القوى الفاعلة، وبناء الاستراتيجيات بما يؤكد فعالية الشخصية الجماعية.

وفي الجزائر كان من المفترض أن يتم الفصل في المسألة الهوياتية للمجتمع الجزائري وإدراج هذه المقومات ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية، لأن ذلك يمثل الرأسمال الرمزي للمجتمع، حسب تعبير -بيير بورديو- Pierre Bourdieu ومن مظاهر غياب المشروع المجتمعي في الجزائر، عدم الفصل في الهوية الوطنية من طرف النخب الجزائرية، فبعد خمسين سنة من الاستقلال مازالت الأطراف التي تدافع عن الهوية تطرحها في سياق يشكل تناقض كل طرف لطرف آخر، وذلك بسبب المغالاة في تسييس الخطاب حول الهوية، سواء من طرف السلطة أو مختلف التيارات

السياسية والتشكيلات الحزبية. فالبعض يدافع عن عروبة الهوية الجزائرية، في حين هناك من يرفض هذا الطرح، ويدافع عن الهوية الأمازيغية البربرية للجزائر، وهناك من يتجاوز الطرحين ويركز على المقوم الإسلامي للهوية. ويعود هذا الوضع إلى غياب أي قاعدة تمثل الحد الأدنى من الإجماع كما تفضلنا بالتحليل أعلاه. ومن هنا يجيز لنا القول ان النخبة الحاكمة ساهمت في بروز تطور مفهوم "الفشل المدني" Civic failure" والذي عادة ما تتبناه هذه النخبة عندما يتعلق الأمر بالتسويات والتعديلات في البلاد.

ثانيا، إتساع الهوة بين المجتمع والدولة في ظل غياب المشروع المجتمعي في الجزائر: .

إن القطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة أدت إلى اغتراب أفراد المجتمع الجزائري. ويتجلى ذلك الإغتراب من خلال غياب الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامّة. ويقترن هذا الإغتراب باستلاب حضاري والذي تجسد في ازدواجية سلوك الفرد الجزائري، وما ترتب عليه من كسل فكري وافتقار إلى مقوم الحس الحضاري، فانطفأت الفاعلية وحصل الاغتراب التاريخي. ومن ثم فإن غياب المشروع المجتمعي يتضح في الاختلال الحاصل في سلم القيم والمعايير التي تحكم الاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى هذا الاختلال القيمي بمحده في الإطار المرجعي، الذي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج وأنماط للسلوك والعلاقات، وصولا إلى تدهور قيم العمل، الوقت، الأداء، الفعالية، الكفاءة،...، وهي عناصر أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية. فحجم السكان، وشبابية المجتمع، واتساع المساحة في الجزائر قد تصبح نقمة إذا لم تستغل بشكل جيد وعقلاني. أدى غياب المشروع المجتمعي في الجزائر كذلك، وبشكل واضح، إلى الفشل في تحديث المجتمع، وذلك من خلال الفشل في نقل المجتمع من وضعية تقليدية، تسيطر فيها البنى الاجتماعية على روابط الدم والعرق والانتماء، ومن مجموعات تضامنية محدودة الزمان والمكان، تتحدد عوامل هويتها على أساس الدين، اللغة، ومنعزلة عن التفاعل ومواجهة التحديات والضغوط التي تفرضها التحولات المحلية والدولية التي تتسم بالتنوع والتجدد. وهكذا فإن الجزائر لم تؤسس بعد، وبشكل فعلي وحدي، مجتمع عصري يقوم على التعدد والتنوع، وفي الوقت نفسه إخضاع هذا التنوع لقواعد تحظى باتفاق ولو نسبي من بين الفئات والشرائح والتنظيمات المتنافسة في المجتمع، بما يحدد دورها ومكانتها في إطار النسق العام والذي تتحدد في إطاره أساليب الارتقاء والحراك والاجتماعي.

II - التهديدات الخارجية للأمن القومي الثقافي والاجتماعي

في مقابل التهديدات والتحديات الداخلية، يواجه الأمن القومي الجزائري العديد من التهديدات الخارجية لعل من أبرزها ما يلي:

أ. تأثيرات السياسة الأوروبية للاحتواء الجهوي الشامل:

إذا كانت ديناميكيات الأمن العسكري قد تم تجاوزها نسبيا، بالمعنى الذي يشير إلى القدرة على مواجهة قوة عسكرية عدوانية قادمة من الخارج؛ فإن ذلك أدى من جهة أخرى إلى بروز ظواهر متعددة تحمل صبغة عبر قومية وتوسعية لمفهوم الأمن الأوروبي وهذا منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي. فبرزت بذلك ديناميكيات جديدة تتشكل من "أخطار" و"تهديدات"، ناتجة عن الاضطرابات السوسيو-ثقافية، الاختلالات الاقتصادية والبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات في جنوب المتوسط، يشمل الجوانب الاقتصادية والديمقراطية والبيئية والسياسية. إلا أن خطورة هذه التحولات الجديدة، إنما تكمن في طبيعتها عبر الوطنية، الشيء الذي يستدعي التصدي لخطورة وتهديد موجتها، كأمر عاجل وذلك ضمن إطار تعاوني شامل.¹⁹

- عملية التذويت في إطار نقل معايير الإتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشؤون الداخلية:

لقد كان للتطور الذي طرأ على طبيعة الأمن الأوروبي نتائج مهمة على سياسة العدالة والشؤون الداخلية للإتحاد الأوروبي - La politique Justice et Affaires Intérieures - JAI والتي حظيت بتطور واضح على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك بهدف تدعيم النظام الأوروبي للأمن الداخلي. ويقوم هذا النظام للأمن على منطلق مفاده أن صلاحية الجماعة الأوروبية ترتبط بالقانون الدولي وبمدى تطبيق ديماجات أجدنته على أرض الواقع، وأن الصلاحية الداخلية للإتحاد الأوروبي هي موازية للصلاحية الخارجية لشركائه المتوسطيين.²⁰

هذا المنطق القانوني هو احد العوامل المفسرة لأهمية تبني الإتحاد الأوروبي لمسألة نقل المعايير في "العدالة والشؤون الداخلية" وإدماجها بشكل نظامي في سجلات ووثائق سياسته الخارجية؛ بل أنه عادة ما يجعل هذه السياسة كأفضلية محورية في علاقاته الخارجية. ويتجه الإتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة مترابطة ومنسجمة يسعى من خلالها إلى توجيه العقل الأوروبي نحو توسيع أكبر للحدود القانونية الأوروبية، وإقامة حزام من الأصدقاء ودول ذات حكم راشد تطبق وتؤمن

بالقوانين الجديدة على أساس أنها قوانين وطنية لا أوروبية وذلك في سياق تطبيق ما يسمى بمبدأ "التدوينة Intériorisation". لقد تم تدعيم هذا التوجه منذ انعقاد قمة "فييرا" Conseil de Feira بإيطاليا عام 2000، والتي حددت المعالم والتوجهات نحو تكريس هذا البعد الخارجي. ويجد هذا البعد جزءا من شرعيته في مبدأ Parallélisme de competences الصادر عن La Jurisprudence AETR لعام 1971. وبموجب هذا المبدأ، فإن الصلاحيات الداخلية للإتحاد الأوروبي هي موازية لنظيرتها خارج حدوده. وقد وجدت سياسة نقل المعايير تجسيدا لها في عام 2005، بل وتم تدوينها قبل ذلك في ميثاق وأجندة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، سيما ضمن ما يعرف بـ: "برنامج لاهاي" لعام 2004. في واقع الحال، تدعمت هذه السياسة بشكل جدي عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث ساهم الإتحاد الأوروبي في إدخال البعد الخاص بسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، خاصة عند تعاطيه مع قضية الهجرة غير الشرعية. فقد ساهمت اسبانيا، المتضررة من هذه الظاهرة، في نقل معايير الإتحاد الأوروبي في "العدالة والشؤون الداخلية"، ليتجلى ذلك في تجريم الهجرة غير الشرعية.²¹

إذا مررنا إلى فحص تداعيات السياسة الأوروبية لنقل المعايير على الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، سنجد في هذا السياق، تبنى الجزائر لقانون تجريم الهجرة وهذا خلال سنة 2008، بعدما كانت ترفضه رفضا قاطعا. ويوضح هذا التحول القوة المعيارية الأوروبية ومدى اختراقها لقوانين ومعايير الدول المغاربية بما فيها الجزائر. حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة 175 من قانون العقوبات الجزائري على "معاينة كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود، وبالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20 ألفا إلى 60 ألف دينار".²²

لقد مست سياسة نقل المعايير الأوروبية كذلك قانون الأسرة في الجزائر والذي يعد في بعض مضامينه مضادا للدستور الجزائري، كونه يعبر عن روح القانون الأوروبي أكثر مما يعبر عن الروح القانونية الجزائرية المستمدة من الشريعة والتشريع الجزائري. لعل ذلك مادفع بالأحزاب والتيارات ذات التوجه الإسلامي أن تعترض على قانون الأسرة الجديد والذي تم الشروع في العمل به ابتداء من سنة 2003، سيما في بعض بنوده المتعلقة بحقوق المرأة. ومع ذلك فإن الأحزاب والتيارات العلمانية في الجزائر وإن كانت تقر بأن القوانين الجزائرية الجنائية والمدنية والمؤسسية تستمد روحها اليوم من القوانين الفرنسية، أي أنها مكيفة مع المعايير الدولية، إلا أنها

تري في قانون الأسرة كونه لا يزال غريبا عن روح القانون الدولي. فبحسب هذا التوجه، فإنه يشرع للتمييز بين المرأة والرجل ولخضوع المرأة لحكم الرجل، ولكونه يعطي للزوج الزوج حق التطبيق، كما أنه يشترط حضور الولي للمرأة كي تتزوج، وفي حال غيابها ينبغي لها أن تقدم طلبا للقاضي ليتبأ مكان وليها. ويرى نفس التوجه العلماني إن قانون الأسرة غير دستوري لأنه يناقض مبدأ المساواة في الحقوق الذي يقره الدستور الجزائري، إذ كيف للمرأة أن تكون وزيرة وقاضية أو حتى رئيسة ومع ذلك تحتاج إلى ولي لتتزوج؟ وفي هذا المعنى؛ تكمن عدم دستورية هذا القانون. فالدستور الجزائري يقر بأن الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين والمواطنات محفوظة؛ إذ تنص المادة 29 منه بأن المواطنين سواسية أمام القانون بدون تفرقة عرقية أو تفرقة نوعية بين الرجل والمرأة أو الانتساب لمجموعة فكرية معينة أو لأي حالة شخصية أو اجتماعية. والمادة 40 منه تنص على: "إن العدالة مبنية على مبادئ المساواة والقانون وهي ملك للجميع، وتفسر باحترام القانون."²³

إن الإشكال الذي يطرح في هذا الصدد يتمثل في تبني الإتحاد الأوروبي، كقوة لها تأثيرها على الشأن المحلي في الجزائر، للتوجه العلماني والذي لا يعبر عن حقيقة وعمق المبادئ التي تحكم المنظومة الاجتماعية برمتها في هذا البلد. وهنا ينبغي التذكير، أن معيار العدالة أو المعيار القانوني- متأخر بالنسبة للمعيار الاجتماعي. فالمعيار الأخير هو العنصر الفاعل والعالي الدلالة في حالة مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي خضع لممارسات تسلطية لعدة عقود. وعليه، يمكن القول أن سياسة نقل المعايير الأوروبية ستبقى قاصرة وناقصة بالضرورة²⁴ إن أثر سياسة الإتحاد الأوروبي لنقل المعايير لازالت تنحصر في تقرير أشكال نقل الأفكار في البنى القانونية والشؤون الداخلية بعيدا عن نقل الأفكار العلمية أو الفنية أو ما يسمى بمأسسة التعاون السياسي والقانوني مع شركائه المتوسطيين ومنهم الجزائر، وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدا إضافيا للأمن القومي الثقافي والاجتماعي لهذا البلد.

- الهوية الوطنية أمام هاجس تحقيق الهوية المتوسطة:

تعد الهوية المتوسطة اليوم فكرة وطموحا من الطموحات التي تميز الخيال الغربي، سيما الأوروبي منه. وتعد هذه الفكرة كإنتاج فرنسي في الأساس، إذ تعود جذورها إلى فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر، بل وينظر إليها البعض في الغرب على أنها إحياء للوجود الروماني في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، ورغم الجوار الذي يربط الأقاليم المتوسطة ببعضها البعض، وكذا

رغم التسليم بوجود مراحل تاريخية أثرت فعلا على هذا الإقليم، كالوجود الإغريقي، الفينيقي، قرطاج، وروما، حيث صقل هؤلاء تدريجيا الهوية التاريخية في المنطقة. ومع ذلك فإن تحقيق هوية متوسطية كان ومازال أمرا صعب المنال. فحتى خلال القرون الماضية القليلة لم تتمكن تيارات "الغربنة" في بعض الدول الإسلامية كلبنان ومصر، والتي تشبثت بالمتوسطية هروبا من الإسلام، ومواجهة حركات الإصلاح في العالم الإسلامي من ان تمرر خطابها الذي قوبل بالرفض الشديد.

إن ما يميز "الهوية المتوسطية" اليوم هو أنها تطفو إلى السطح من جديد ولكن بحلة جديدة. فالفكرة تعد مقبولة حاليا بين مختلف دول حوض المتوسط. فالتأكيد على "الهوية المتوسطية" اليوم أصبح من اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يعترف في هذا الصدد، الدستور الجزائري لعام 1996 بأهمية البعد المتوسطي كعنصر مميز في السياسة الخارجية للبلاد، بل ويسبق العنصر الإفريقي. حيث تعلن الصيغة "تعد الجزائر بلادا مسلمة وجزءا مكمل للمغرب الكبير، والبلاد العربية، وهي دولة متوسطية وإفريقية." ويوحى هذا النص بان السياسة الخارجية الجزائرية تتألف من دوائر مركزية، عندما يعلن بان "المتوسطية" تعتبر بعدا تماما كما هو الشأن للبعد المغاربي والبعد العربي.

إن اهتمام الجزائر بمبويتها المتوسطية يعود لقناعة النخبة الحاكمة في هذا البلد بضرورة عدم ترك زمام المبادرة حكرًا على دول الضفة الشمالية للمتوسط. ويعود هذا الإهتمام لأسباب إستراتيجية وأمنية في الأساس. وباستخدامها للبعد الهوياتي المتوسطي مرتت الجزائر خطابها الذي تضمن مثلا اهتماماتها وحتى اعتراضاتها فيما يخص مجال عسكرة المتوسط، سواء من جانب الأوروبيين من خلال إتحاد أوروبا الغربية (WEU) أم الأمريكيين من خلال حلف شمال الأطلسي (NATO). لقد تجلّى هذا الإعتراض بعد إعلان دول شمال ضفة المتوسط تشكيل ما يعرف ب"الأوروفور" و"الأورومارفور"²⁵ عام 1996، إذ استنكرت الجزائر تلك المبادرات التي اعتبرتها أحادية الجانب. ويعود ذلك أنها أحست بالتهديد من قبل القوات العسكرية الأوروبية كما أحست به بقية دول الضفة الجنوبية من المتوسط، والتي تخوفت من فكرة "القوة الأوروبية"؛ بمعنى، بناء أمن أوروبا وهوية الدفاع European Security and Defiance Identity واللذين سوف يسمحان لأوروبا بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب المتوسط تحت غطاء الأهداف الإنسانية وعمليات حفظ السلام.²⁶

أن التحدي الذي تواجهه الجزائر في أمنها الثقافي والاجتماعي عندما يتعلق الأمر بطرح الهوية المتوسطة يكمن في الضغوط التي ظل يتعرض لها هذا البلد مع باقي دول جنوب المتوسط للالتزام بالمبادئ والقواعد والإجراءات المتفق عليها في إعلان برشلونة منذ 1994- وهي ترتيبات الشراكة كمرحلة أولى في مسيرة المشروع الأوروبي لتحقيق إتحاد متوسطي. ويسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الترتيبات، على توليف وتأسيس مجتمعات وأفراد الضفة الجنوبية بمعايير إنسانية سياسية وثقافية، تمكنهم من بناء سياق ثقافي أمني جديد مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الجديدة للأمن الأوروبي في الجهة المتوسطة. هذا في المرحلة الأولى، وهي المرحلة التي تتطلب وقتا طويلا. أما في المرحلة الثانية فإن الإتحاد الأوروبي يهدف إلى جعل شركائه المتوسطيين يرتقون في معاملتهم مع الإتحاد الأوروبي بنفس القيم والمعايير بالمثل بعد أن يحققوا خطوات معتبرة في مسيرة الشراكة الأورو-متوسطة. وتسمى هذه المرحلة بمرحلة المعاملة بالمثل Reciprocation وحسب نظرية المرآة Mirror Theory لصاحبها Alexander Wendt حول تشكيل الهوية؛ فإن نجاح أحد أطراف الشراكة في تغيير هويته مع تقدم مسارات التعلم وكثافة التعاملات والتفاعلات، سوف يحفز ويشجع الطرف الآخر لتبني مبادرة ماثلة أو ما يسمى بالمعادلة بالمثل Reciprocation²⁷. في واقع الأمر تبقى هذه المقاربة الحضارية تبقى مسألة صعبة وهاجسا أمام محاولة تشكيل "هوية متوسطة" لأن الهوية تولد وتصلق المصالح القومية، وهذه الأخيرة تتبع بدورها ببناء خاص لهوية الذات مقابل هوية الآخر. كما أن إعادة النظر في الهوية يستلزم إعادة توزيع الأدوار داخل السياق الاجتماعي بين المحلي والكوني قصد التعايش بين مختلف الهويات، فالإنسان أصبح في حد ذاته خليطا تبرز داخله مختلف الخصوصيات الإنسانية.²⁸ كما أن رهان بناء متعدد الثقافات يتطلب الكثير من الوقت حتى تتفاعل مختلف الثقافات في ما بينها.²⁹ ومع كل ماسبق، فإن هذه الفكرة المتوسطة تبقى في عداد التهديدات الكبرى والخطيرة التي تواجه الحضارة والأمة العربية والإسلامية ككل، ومنها الجزائر التي تعد مهددة ضمن هذه الدول، سواء كدولة عربية مسلمة، أو كونها لها جذور تاريخية لإرثها الأمازيغي العريق والضارب في القدم في نفس الوقت.

يمكن القول في محصلة هذا الجانب من التحليل أن الإتحاد الأوروبي- مثله مثل التكتلات والكيانات الكبرى الأخرى داخل وخارج الحضارة الغربية.- يسعى لتجسيد مشروع أوروبي له أبعاده الاقتصادية والسياسية والحضارية والثقافية. كما أن من مصلحته ان في شعوب او

كما يسميها-شركاؤه من جنوب المتوسط- تنحاز عن هويتها الإسلامية التي تعتبر في حد ذاتها تهديدا للمعالم وكيان الحضارة الغربية، خاصة بعد تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي النهاية؛ لا يمكننا أن نجزم بأن سقف الأفق مغلق أمام بلورة هذا المشروع بشكل واضح وفعال. وهذا راجع لسبب بسيط يتمثل في أن الدول والكيانات العظمى -وكما هو معروف بشأنا- من أمثال دول الإتحاد الأوروبي الكبرى، ومهما تعرضت أو تتعرض لعقبات أو أزمات في مسيرتها أيا كانت، فإن أطرافها السرية تبقى فاعلة وحاضرة في انتظار وترقب اللحظة الملائمة التي تعود فيها إلى سمات العالمية والقبطية الدولية التي تطمح إليها، وذلك لفرض قيمها وحضارتها.

ب- العولمة وزيادة الضغوط الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وتداعيات فرض القيم الغربية في الجزائر:

تعد العولمة مرحلة من مراحل تطور الحضارة الغربية، كما تعبر عن الفلسفة والمنطق الداخلي الذي يحكم هذه الحضارة. إن فحوى هذا المنطق هو جعل الدول والحضارة الغربية، وكما كان الأمر دائما، أنموذجا في العالم لما حققته هذه الحضارة من إنجازات في الاقتصاد والسياسة والقوة العسكرية والعلم. فالقوى الغربية إلى غاية ما يعرف الآن بالهيمنة الأمريكية كان هدفها هو جعل الحضارة الغربية هي الحضارة السائدة في العالم كله. وتتميز هذه الحضارة بسمات معينة ومنها الرغبة في السيطرة وروح الخلاص، كما تتميز بالتوسعية، حيث سميت بالحضارة الزرقاء تمثيلا للون الأزرق (المحيط) الذي يغري بالمغامرة والعدوانية والفتح. ومن بين أهم القيم الغربية التي تتوسع على خطوطها الحضارة الغربية، الفردانية، الليبرالية، النفعية، العلمانية، الديمقراطية، الحداثة وغيرها من القيم.

إجرائيا، تشير العولمة عادة إلى ممارسات وعلاقات وتكنولوجيات القوة التي تميز العالم المعاصر. ويتم استحضار هذا المفهوم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بإقامة علاقات الاتصال بين الشعوب والثقافات المختلفة.³⁰ وتبقى العولمة في مجملها هي الظاهرة التاريخية الأكثر بروزا مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة والثقافة هي الظاهرة المميزة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.³¹

يذهب أحد المهتمين برصد هذه الظاهرة وهو ستوارت هول Stuart Hall إلى حد ماهرة وربط العولمة سيما في جانبها الثقافي بالأمركة. يصف هول المجال الثقافي العالمي المعاصر بأنه المجال الذي تسيطر عليه الفنون المرئية والتصويرية وأساليب الإعلانات الكثيرة. كما يصفه بأنه يمثل مملكة الثقافة الشعبية العالمية أين تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تفوقا كبيرا على جميع الدول الأخرى.³² لقد ازدادت هيمنة الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وبمرور الوقت، بدأ يتضح أن الاعتماد المتبادل يتجه أكثر، في ظل التحولات الراهنة، كي لا تكون آثاره التفاعلية متساوية.³³

إن وجود الجزائر في عالم متغير كعالم اليوم لا يجعلها في منأى عن هذه التحولات والتأثيرات. ويمكن أن نلمس تأثير العولمة على بعض العناصر الثقافية الوطنية الأساسية، وكذلك على عملية التغيير الاجتماعي ضمن نسيج المجتمع الجزائري. فقد استطاعت العولمة أن تؤثر في مسار العديد من العناصر الثقافية في الجزائر إذ مس ذلك التأثير مختلف العادات والتقاليد والأعراف الجزائرية، كالتخلي عن الزي الشعبي والمحلي كرمز يشير للتقاليد والأعراف في الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية والإسلامية. وكذا الانتقال من العائلة المتماسكة والكبيرة إلى العائلة الصغيرة، أين ساهمت الأفكار والبرامج الغربية في دفع فئات معينة من المجتمع الجزائري على نبد كل ما هو قديم انطلاقا من مسوغات متعددة، أين يتم النظر مثلا إلى العيش في جو الأسرة الكبيرة والممتدة على أنه يؤدي إلى كبت المواهب والمسؤوليات، ويؤدي إلى ظهور بعض العادات السيئة كالانكسالية على الغير في تلبية الحاجات.

من ضمن التداعيات الخطيرة للعولمة أنها تمس الغراء الذي يحكم توازن واستقرار المجتمع، ونقصد بذلك جانبي القيم والأخلاق، كونهما يمثلان النظام والمرجعية التي تنظم المكونات والعلاقات داخل المجتمع ومع محيطه أيضا. وعليه فإن محاولات التأثير في الجوانب القيمة والثقافية للمجتمع قد تمثل تهديدا مباشرا لبقائه. وعليه يمكن القول أن الحديث عن العولمة في جانبها الاقتصادي أو جانبها الثقافي، يستدعي الحديث عن العولمة في جانبها الأخلاقي، إذ أن من بين التداعيات الخطيرة لتنامي هذه الظاهرة زوال الخصوصية الأخلاقية للمجتمع.³⁴ لقد تم استغلال أحداث 11 سبتمبر لممارسة مزيدا من الضغط سيما على الدول الإسلامية بما فيها الجزائر لإحداث تغييرات عميقة في منظوماتها التربوية ابتداء بتغيير برامج التعليم في العديد من البلدان الإسلامية. ففي الجزائر مثلا تم إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية في ديسمبر 2004، مما أثار

استياء في الرأي العام الجزائري سيما جمهور الإسلاميين وكذا البرلمانيين والكثير من الأكاديميين أيضا. لقد تم النظر الى ذلك الإجراء كونه سيفرز تداعيات خطيرة لعل بدايتها القذف بالطلبة نحو المجهول.³⁵

III. المقاربة الجزائرية في التعامل مع تحديات الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري:

عاشت الجزائر مرحلة معقدة وقاسية امتدت تقريبا لعقد من الزمن، نتيجة لتحولات داخلية وتأثيرات خارجية كان من أبرز تداعياتها تنامي المد الإرهابي . ولقد تمحورت رهانات الجزائر منذ مطلع التسعينات إلى غاية الوقت الراهن حول رهانين أساسيين وهما الأمن في المقام الأول والتنمية في المقام الثاني. ومادامت دراستنا تتعلق بموضوع الأمن ومن خلاله الأمن القومي الثقافي والاجتماعي في الجزائر؛ فإننا سنركز على هذا الجانب، محاولين من خلاله أن نستقرئ الرد الفعل الجزائري تجاه هذا الرهان.

أ- سياسات قديمة مقابل مخاطر جديدة:

إن المتتبع لمنهجية تعامل الجزائر مع مختلف الأزمات والمشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع الجزائري وطبيعة المقاربات والتصورات والحلول المناسبة التي يتم اقتراحها، يلاحظ أنها عادة ما تكون تجزئية وخاضعة للأحكام الجاهزة، والاقتصار على دراسة الأعراض والنتائج من دون الغوص في عمق المشكلات، والبحث عن الأسباب الجوهرية التي تتحكم في الظواهر المطروحة. كما أنه عادة ما يتم تجميع المشكلات بإدخالها دائرة التسييس والذرائعية والتبرير، وهذا ما يصعب من التعاطي معها موضوعيا، بسبب عدم القدرة على تحديد المسؤوليات، وذلك نتيجة لتعدد التأويلات والتفسيرات، وهذا ما يدعونا إلى القول بغياب رؤية إستراتيجية جزائرية واضحة المعالم في التعامل مع التهديدات الأمنية الثقافية منها والإجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، رفضت الجزائر بشدة قانون "تجريم الهجرة غير الشرعية" والقاضي بتجريم المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الذين يحاولون مغادرة الوطن، كما رفضت استقبال المهاجرين غير الشرعيين لسنوات عديدة، لكنها تراجعت وتبنته مع أواخر عام 2008، إذ قبلت هذا القانون بدون مسوغات واضحة، وهذا في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ومن جديد تعود الحكومة الجزائرية اليوم لتدرس إمكانية إلغاء قانون تجريم الهجرة، بعدما تبين أن الطابع الردي في القانون زاد من حدة الظاهرة، حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة 175 من قانون العقوبات على "معاينة كل شخص يغادر

الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود، وبالحبس من شهريين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20 ألفا إلى 60 ألف دينار.³⁶ إن التذبذب لأنف الذكر يطرح علامات استفهام حول النهجية التي تصاغ من خلالها السياسات العامة الأمنية داخل العلبة السوداء في الجزائر.

يعد قانون الأسرة الجزائري نموجا آخرًا للتذبذب الذي يميز السياسة العامة الأمنية في الجزائر. وبالرغم من مقاومة الجزائر وتحفظها أمام الضغوط الغربية لإجراء تعديلات بشأن هذا القانون، إلا أنها تعود اليوم وتتبنى بنوده المستوحاة من روح القانون الفرنسي دون الوقوف على أهم الرؤية الإستراتيجية التي ينبغي أن تقوم عليها دولة كالجزائر. يعبر هذا الوضع عن نفس السلوك الذي ميز موقف النخبة الحاكمة خلال الفترة التي كانت فيها للجزائر رافضة لسياسة الجوار الأوروبي باعتبارها -حسب المنظور الجزائري- شاملة ولا تصلح للوضع الجزائري، وبحكم أن الجزائر تحبذ مسار برشلونة كأفضل نواة أورو-مغاربية. لكن بعد مرور عدة سنوات تغير الجزائر موقفها لتنظم إلى سياسة الجوار، بل وتقدم تنازلات معينة. لقد قبلت الجزائر بمبادرات أوروبية دون أن تشترط حتى التطرق إلى مسألة الاستفادة من إعانات مالية ومادية في المقابل ذلك كما فعلت كلا من تونس والمغرب. مما سبق، فإن المتتبع لمنهجية التعامل والتعاطي الجزائري مع مختلف الأزمات والتهديدات سواء الداخلية منها أم الخارجية، يمكنه الحكم على أن السياسة الجزائرية سواء الوطنية منها أم المتوسطية أم عبر الأطلسية هي سياسة تفتقر لرؤية إستراتيجية، رؤية بإمكانها أن تساهم في بناء الأمن الثقافي والاجتماعي لهذا البلد.

نشير ضمن هذا السياق أن بلورة الآليات التي بإمكانها أن تساهم في معالجة العديد من التهديدات الأمنية الثقافية والاجتماعية في الجزائر يستدعي فتح مزيدا من النقاش الجاد حول هذه المخاطر والتهديدات. إضافة إلى ذلك ينبغي جمع مزيدا من المعلومات حول التهديدات التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي وتحليلها وبالتالي توفير امكانية معالجة أسباب العديد من المخاطر والأزمات حتى لا تتكرر أو على الأقل التخفيف من حدتها. ويبدو أنه من الضروري التعاطي الجدي مع هذه التهديدات سيما أن الواقع الاجتماعي والثقافي في الجزائر يتسم بتراكم المشكلات والأزمات وتحكمه سياسة الترقيع والمناسباتية.

ب- غلبة خيار "من يحكم" على خيار "شكل الحكم":

لم يكن يوما هاجس المجتمع الجزائري مثله مثل جميع المجتمعات العربية والإسلامية الأخرى هو هاجس طبيعة الحكم الذي يجب إقامته، بمعنى طرح السؤال السياسي الحاسم؛ كيف يكون الحكم؟ بل من سيحكم؟ فقد ظل التركيز دوماً ليس على "موضوع" الحكم، بمعنى كيف يقام ويقنن، بل على "ذاتية" الحاكمين.³⁷ وما يزال بذلك الفكر السياسي العربي عموماً يعاني من هذه المعضلة في مقاربة الشأن السياسي ليس من خلال نوع وشكل الحكم بل من خلال هوية الحاكم (الضيقية). لقد أفقر هذا الوضع كل المبادرات والمقاربات التي تنتهجها السلطات العربية عموماً عند تعاطيها مع تحدياتها الأمنية. لم تشذ الجزائر عن القاعدة السابقة، إذ لم تحظ العديد من أمهات المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية فيها كقضية بناء الدولة أو ممارسة السلطة بما يكفي من النقاش والمشاركة لتحديد أطرها. وعليه لم يتسن بذلك بناء فكر موضوعي وعقلاني يتجاوز المرجعية السياسية السائدة في المجتمع، أي فكر يحظى بإجماع شعبي وفقاً لقواعد واضحة للحكم تكون مستمدة من طبيعة وشكل الحكم الذي يراد فعلاً إقامته.³⁸

إن بروز نزعة الحكم التسلطية واستمرارها بعنفها الرسمي وسياستها الهادفة إلى تحجيم وقهر كل جمعيات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية (تنظيمات سياسية، نقابات، اتحادات، وغيرها) يجعلها تسير في فلك النظام القائم وفرض الخطاب السياسي الرسمي عبر المؤسسات التربوية والتعليمية وأجهزة الإعلام، أدى إلى تقييد القوى الاجتماعية وتشديد قبضة الدولة على المجتمع، مما أجهض المبادرات المستقلة للحركات الاجتماعية التي يشترط أن تكون قوية حتى تكون قادرة على التفاوض مع الدولة مما يعطي استقلالية حقيقية لهذه الحركات.³⁹

ج. أسبقية أمن وشخصانية السلطة على أمن الفرد والمجتمع:

إن العمل على أمن وشخصانية السلطة والسعي لترسيخ هذا التوجه ظل سلوكاً بارزاً للنخبة الحاكمة في الجزائر، ففقدان السلطة لشرعيتها جعلها تسعى لاستدراك الأمر عن طريق لإيحاء بأهليتها في الحكم،⁴⁰ سواء بالتحايل على المحكومين داخلياً أو العمل على الاستجابة لمطالب الخارج باعتباره تدعيماً لشرعية الداخل، مع اتخاذ العديد من الإجراءات الهدف منها الابتزاز والمساومة، سيما تلك الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان. في واقع الأمر، تعد الإجراءات التي اتخذت لترقية حقوق الإنسان إجراءات شكلية واحترازية فقط، وذلك للتخفيف من الضغوط الخارجية بشكل خاص. إن التعاطي الجزائري مع المسائل الأمنية الثقافية والاجتماعية بالابتزاز

والمساومة أدى إلى فقدان الكثير من القرارات السياسية فعاليتها ومصداقيتها، وأدى ذلك ترهل واضح في السياسة لأمنية ثقافية والإجتماعية في هذا البلد.

لقد ظل الصراع في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، وفي جزء كبير منه، يدور بين من يحكم، أي هو صراع على السلطة. إن هذا الوضع هو الذي يفسر جانبا ذا أهمية بالغة للأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، التي كرست مزيدا من الانفصال بين الدولة والمجتمع من خلال هذا الأخير. ففي ظل سعي السلطة الحاكمة إلى الإبقاء على الوضع القائم واستمراره تم تسويق خطاب داخلي، مبني على فكرة الحشد والشحن، باعتمادها على المقولات الوطنية وأجماد الماضي، وكذلك تقديم نفسها على أنها الأمانة على الإرث الحضاري والتاريخي للأمة، والقادرة على المحافظة عليه. يمكن القول أن هدف النخبة الحاكمة تمحور دوما حول إنقاذ الدولة، وليس المواطن أو الفرد، أو الإنسان الجزائري بشكل عام، ولعل هذا ما رسخ في ذهنه مع مرور الزمن، أنه غير مدين بالكثير لهذا الوطن، بعد ان اضمحل شعوره بالانتماء إليه لأن الجزائر -حسب رأيه- هي ملك لمن يحكمون. إن تنامي ظاهرة اغتراب المواطن الجزائري سيتولد عنه مزيدا من الانعكاسات الجسيمة على الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري عن لم يتم تدارك المر من خلال تبني سياسات ناجعة وفعالة لصيانة مختلف الجوانب الأمنية للبلد.

IV. آفاق الأمن القومي الاجتماعي الثقافي الجزائري:

بعد أن فحصنا حجم التحدي وأثر المخاطر المحدقة بالأمن الاجتماعي والثقافي الجزائري، يمكن أن نقترح مجموعة من البدائل والآليات التي يمكن ان تساهم في صيانة الأمن الاجتماعي والثقافي للجزائر في عالم متغير كعالم اليوم.

البديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي؟ إن المقصود بالبديل المؤسساتي مقابل التغيير السياسي هو إحداث مشروع مجتمعي حقيقي دون الاكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين، وضمن هذا السياق يمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تساهم في صياغة هذا المشروع. ومع ذلك فتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بأدوارها يتوقف على عدة شروط يمكن تحديدها في شكل سؤالين رئيسيين وهما:

أ- إلى أي مدى يمكن للعمل الجمعي المشاركة في الجزائر أن يحتفظ بمفعول وظائف المجتمع المدني على المدى البعيد؟

ب- كيف يمكن للعمل الجماعي أن يتحول من عنصر رئيس لصيانة المؤسسات إلى محرك حقيقي للتغيير السياسي؟⁴¹

1. حماية المواطنين المؤيدين لحزب معين أو حركة سياسية معينة: وتكمن نقطة ارتكاز هذه الحماية في ضرورة احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجماعي. فالجمعيات لا تعمل فقط من أجل بقاء الدولة، بل تعمل أيضا من أجل بقاء مواطني هذه الدولة وتدعيم حقوق أفرادها.⁴² إن التركيز على أهمية العمل الجماعي يعود في واقع الأمر أن التعددية الحزبية في الجزائر لم تنتج بعد نوع النظام الديمقراطي الذي يتوق إليه الشعب الجزائري. إنه لن يكون ممكنا تحقيق الترسخ الديمقراطي الفعلي في الجزائر دون إشراك الجمعيات المدنية المختلفة في حملة التغيير. فالمخزون القيمي لهذه الجمعيات وكذا نشاطها سيساهمان في تثبيت قيم ومعايير الحرية في اختيار الممثلين والعمل على إبراز دور وأهمية المواطن في المجتمع، ونبذ الفتن الدورية وترسيخ حب الوطن في قلوب المواطنين ومحاربة الهجرة غير الشرعية... الخ.⁴³

إن حماية المواطنين المؤيدين لحزب أو حركة سياسية معينة من طرف الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، يعد أمرا ذو أهمية قصوى في التخفيف من عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بصوته من أجل تدعيم الديمقراطية. وانطلاقا من ذلك تصبح العملية الانتخابية مسألة مركزية بالنسبة لتدعيم شرعية النظام. هذه الشرعية التي يمكن تحقيقها بالعودة، في المقام الأول، إلى صيانة الأمن الاجتماعي والثقافي للأمة.⁴⁴

2. التحول المرن: ويقصد به الدفع نحو نزع الطابع التسلسلي عن الممارسة السياسية عبر بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. إن وجود نسيج من المؤسسات الجمعوية النشيطة يمثل أداة بإمكانها أن تساهم حتى في تعزيز شرعية السلطة الحاكمة خارج الحدود الوطنية، كما تسمح بالإعلان عن واجهة ديمقراطية هامة في حماية الصورة الدولية للنظام الجزائري، خاصة وإن هذا الأخير يتسم بالسرعة في التنديد بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد.⁴⁵

لقد لعب العمل الجماعي الجزائري دورا مهما في إخراج البلد من ويلات الاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر، حيث ظل مفعول الحركات الجمعوية مؤثرا في توجهات ومواقف الكثير من المواطنين الجزائريين العاديين، وذلك رغم خضوع معظم الجمعيات لقيود قانونية

وإدارية مختلفة.⁴⁶ بناء على ما سبق، يعد تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات وإعطاء الحلول والبدائل، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق استقرار الدولة والمجتمع معا. فتفعيل المجتمع المدني يعد أمراً ضرورياً في ظل الظروف الوطنية والدولية التي تعيشها الجزائر حالياً. إن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر، كما أن تفعيل هذه المؤسسات سيساهم كذلك في المحافظة على عدم تفكك الدولة ويساعدها لتتصدى للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، سيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة عرضة لضغوط متنوعة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساوئ العولمة.⁴⁷

4. في المسألة الثقافية: يعد الاهتمام بالجانب الثقافي ذو أهمية قصوى لبناء إستراتيجية الأمن الاجتماعي والثقافي في الجزائر، إلا أن الموقع المحوري للمسألة الثقافية في حركة البناء الحضاري وقيام الثقافة بوظيفتها الحضارية يستدعي تخليصها من الحشو أو الانحراف على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي. والمقصود بالحشو هنا، هو عدم تصفية عادات وحياة الأفراد بصفة عامة، مما يشوبها من عوامل الانحطاط.⁴⁸

تعد التربية والتعليم من أهم سبل إعداد جيل المستقبل، وعليه ينبغي تغذية مناهجنا التربوية بالروح النقدية التي تحت على الاجتهاد وليس الاستكانة.⁴⁹ وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وأجمع وسيلة نتصدى بها للقيم الغربية والوقوف أمام الآخر بكل ثقة بالذات وبمعتقداتها وبشخصيتها وهويتها وقيمتها وتاريخها، هي مخاطبة النفس وتغييرها، أي نبدأ هذه المواجهة من ذاتنا.⁵⁰ فالمواجهة مع النفس هذه تكون بغية المصالحة معها، بكل أبعادها الجمعية والفردية، التاريخية والحضارية المجتمعية والسياسية.

خاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع التهديدات التي تواجه الأمن القومي الثقافي والاجتماعي الجزائري، نخلص إلى أن بناء الأمن القومي الثقافي والاجتماعي لأية دولة كانت لا بد له وان يرتبط بمصدقية هذه الدولة وبشرعية نظامها السياسي. وعادة ما تتوقف كلا من المصدقية والشريعة بمدى قدرة هذه الدولة ونظامها السياسي على تحقيق حاجات ومطالب الأفراد الذين يخضعون لسلطاتها المختلفة، إذ يترتب عن ذلك امتثال وطاعة والتزام هؤلاء الأفراد لسياسات وقرارات

الدولة التي ينتمون إليها. من هذا المنطلق تستطيع الدولة أن تتبنى عقيدة أمنية اجتماعية وثقافية، وضمن هذه العقيدة تتحدد عناصر هويتها وثقافتها الاجتماعية، بعيدا عن الامتثال لقوانين وفلسفات وديباجات الثقافات الأخرى. إن بناء الأمن الثقافي والاجتماعي لا يتوقف فقط على توفير الشروط المادية، فحاجات الفرد ليست مادية فقط وإنما معنوية وروحية كذلك. حيث يمثل هذا الجانب الأساس في قضية الأمن بمختلف أبعاده النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبعبارة أخرى، ميمكن ان نسميه بالأمن الشامل.

ما يمكن ان نخلص إليه من خلال دراسة المخاطر والتهديدات التي تواجه الجزائر في أمنها الاجتماعي والثقافي، وتحليل كيفية استجابتها لها، هو تنوع هذه المخاطر والتهديدات بين داخلية وخارجية. حيث تتسم استجابتها من منطلق ردود الأفعال، ولأهداف تكييفية واستباقية ومؤقتية، تضع أولى أولوياتها الحفاظ على الأمر القائم. ويعبر هذا النمط من التفكير والإستجابة، عن غياب لأطر أو أنساق فكرية واضحة، وعدم القدرة على بلورة نموذج واضح للدولة ومؤسساتها، تتجسد في نطاقها ممارسات مسؤولة ومقننة، تأخذ بعين الاعتبار المهمة الحضارية والتاريخية التي تسعى إلى تحقيقها أية أمة. ويبقى أن تركيزنا الذي انصب أكثر على التهديدات الخارجية، يعود لخطورتها الآنية والمستقبلية على مصالح الدولة الجزائرية ومقوماتها، وعناصرها الثقافية والحضارية، خاصة في ظل اختلال موازين القوى بين الجزائر وبين الدول التي تدافع عن مصالحها في الجزائر. ونشير في نهاية المطاف أن مصير أي إصلاح سيزل مرهونا بما يقدمه الجزائريون، حكاما ومحكومين، من برامج ومشاريع ومقاربات علمية نابغة من بيئتهم الثقافية لخدمة أمتهم ودولتهم الوطنية.

الهوامش والإحالات:

¹ Algérie : Les droits linguistiques des berbérophones,
<http://www.tlfr.ulaval.ca/axl/afrique/algerie-4Berberes_ling.htm>

² Ibid

³ Rabah Sebaa, « Culture et plurilinguisme en Algérie », le site a été vu le : 15 novembre 2009.

< <http://www.inst.at/trans/13Nr/sebaa13.htm> >

⁴ Yassin Tamlali, “ Le Mouvement pour l’Autonomie de la Kabylie (MAK)”, le site a été vu le 31-07-2008.

<http://www.babelmed.net/Pais/Alg%C3%A9rie/le_mouvement.php?c=3445&m=36&l=fr>

⁵ عبد الرحمن محمد الجبلاني، تاريخ الجزائر العام (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1995)، ص 140.

⁸ عبد الإله بلقزيز، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط. 2. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 150.

⁷ Fernanda Faria and Alvaro Vasconcelos, La Sécurité dans le Nord de l'Afrique : Equivoques et Réalités, (Paris, Institut d'études de Sécurité – Union de l'Europe Occidentale, 1996), p. 29.

⁹ كامل الشيرازي، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية: عبوة خطيرة لنسق الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد: 165، 4 ديسمبر، 2004، ص. 07.

⁹ : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني لعام 1986، ص: 10.

¹⁰ Algérie: Les droits linguistiques des berbérophones. Op cit.

¹¹ Déclaration du Caucus amazigh : « Instance Permanente des Nations Unies pour les Peuples Autochtones VIII e session », New York, 18-29 Mai 2009.

¹²: Nassima Amrouche, «De la revendication kabyle a la revendication Amazigh : d'une contestation locale a une revendication globale », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, pp. 145-161.

¹³ Battistella Dario, Théorie des relations internationales, (Paris, Presses de sciences po, 2003), p 453.

¹⁴ Georges Morin, «Relations humaines, migrations et échanges culturels en Méditerranée occidentale », in M.Boukella, Y. Benabdallah, M.Y. Ferfera.(eds), Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation, (Alger : CREAD, 2003), pp. 243-253

¹⁵ Centre d'Etudes et de recherches Démographiques, Actes migrations internationales, Maroc : 1996.p.349.

¹⁶ Claude Liauzu, Histoire des migrations internationales en Méditerranée Occidentales, (Paris : Edition Complexe, 2003), p. 115.

¹⁷ Ibid.

¹⁸ محفوظ نخناح: الجزائر المنشودة ط1. (الجزائر: دار النبأ للطبع والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 10-15.

¹⁹ Philippe Marchesin, Les nouvelles menaces, Les relations Nord-Sud des années 1980 a nos jours (PARIS: Boulevard Arago, KARTHALA, 2001), p. 31.

²⁰ Sara Wolf, « La dimension Mediterranean de la politique justice et affaires intérieures », Cultures et Conflicts, N 66, Créative Commons Licence, 2009.

²¹ Ibid.

²² محمد شراق، "الحكومة تدرس إلغاء تجريم الحرقاة"، الخبر، 10 فيفري، 2010، القسم السياسي، الإصدار الجزائري، ص. 06.

²³ Chams Benghribil, "juridiques des femmes face au fondamentalisme en 2003 - Le cas algérien", le site a été vu le 02 décembre 2009.

<http://www.penelopes.org/xarticle.php3?id_article=4182>

²⁴ فريدريك شوار، "السياسة وحوافز النقل القانوني"، في س. ناي جوزيف ودوناهايو جون. د، الحكم في العالم يتجه نحو العولمة، ترجمة، محمد الشريف الطرح، ط1 (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكة، 2002)، ص ص. 352-353.

²⁵ "أور وفور" عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية، ولها قدرة سريعة وسهلة التطوير وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع "أورومارفور". أما هذه الأخيرة فهي عبارة عن قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة وذات قدرات بحرية-جوية وبرمائية قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع "أور وفور". تحدد وحدات هذه القوة البحرية حسب طبيعة المهمة. "أور وفور" أصبحت عملياتية في 1998 وقد انتشرت في ألبانيا قبل حوالي أربع سنوات في إطار القوة الدولية في كوسوفو. أما "أورومارفور" التي نشطت قبل ذلك بستين، فإنها لم تقم بمهام لكنها تجري بانتظام تدريبات عسكرية مثل "مناورات إيولو".

²⁶ Aomar Baghzouz, "The Mediterranean Policy of Algeria", in Isabel Schafer and Robert Henry (eds.), Mediterranean Policies from Above and Below, (Berlin\Aix-en-Provence: Nomos, October, 2009), p. 273.

²⁷ ألكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض، المملكة العربية السعودية: دار النشر العلمي والمطابع، بدون سنة طبع)، ص. 313.

²⁸ محمد سعدي، "حقوق الإنسان، الهويات الثقافية والتماصك الاجتماعي في المنطقة المتوسطية"، (تقرير عن الندوة الدولية حول الموضوع، الرباط: 20-21 أكتوبر، 2000)، ص. 160.

²⁹ المرجع نفسه، ص. 159.

³⁰ Tony Schirato and Webb Jen, Understanding Globalization, (London: SAGE Publications, First Published 2003), p.01.

³¹ ألكسندر باتارين، الإغواء بالعمولة، ترجمة: عياد عيد، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص. 99-100.

³² رونالدورف نيل. م، "العمولة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا"، في س. ناي جوزيف ودوناھيو جون. د، للحكم في العالم يتجه نحو العمولة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، ط1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكة، 2002)، ص. 171-172.

³³ يسون غراهام، "أثر العمولة في الأمن القومي والعالمي"، في س. ناي جوزيف ودوناھيو جون. د، الحكم في العالم يتجه نحو العمولة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، ط1، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكة، 2002)، ص. 117.

³⁴ العمولة وأثرها على الثقافة، تم تفحص الموقع يوم:

<<http://albayan.magazine.com/Dialogues\103.htm>>

³⁵ كام الشيرازي، "إلغاء بكالوريا العلوم الإسلامية: عبوة خطيرة لنسق الإسلام في الجزائر"، أخبار الأسبوع، العدد: 165، 4-ديسمبر-2004، ص. 07.

³⁶ محمد شراق، "الحكومة تدرس إلغاء تجريم الحرق"، الخبر، الأربعاء 10 فيفري 2010، القسم السياسي، الإصدار جزائري، ص. 5.

³⁷ عبد النور بن عنتر، التسليطة السياسية العربية، فكر ونقد، العدد: 45، (يناير 2002)، ص. 30.

³⁸ المرجع نفسه، ص. 31.

³⁹ المرجع نفسه، ص. 34-35.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص. 29.

⁴¹ Andrea Liverani, Civil society in Algeria: the political functions of associational life, New York : Routledge, First published 2008, p. 164.

⁴² Ibid, pp.166-167.

⁴³ Louisa Dris-Ait-Hamadouche et Yahia H Zoubir, «Pouvoir et opposition en Algérie : vers une transition prolongée ? », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, p.126.

⁴⁴ Dris-Ait-Hamadouche Louisa, «L'abstention en Algérie : un autre mode de contestation politique», L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, 272.

⁴⁵ Thieux Laurence, « Le secteur associatif en Algérie : la difficile émergence d'un espace de contestation politique », L'Année du Maghreb, Paris : CNRS EDITIONS, 2009, pp.139-140.

⁴⁶:Ibid., p.170.

⁴⁷ صالح زياتي، "تشكل المجتمع الجزائري وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: 17، (ديسمبر 2007)، ص. 102.

⁴⁸ موسى لحرش، "التوجه الثقافي كبعد أساسي في عملية البناء الحضاري للمجتمع الإسلامي من منظور مالك بن نبي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: 14، 2006، ص. 105.

⁴⁹ زكي الميلاد، "المسألة الحضارية" (بيروت: منشورات المركز الثقافي العربي، توزيع المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999)، ص. 255.

⁵⁰ محمد جابر الناصري، "نحن في علاقة مشوهة مع النفس"، العربي، العدد: 518، يناير، 2002، ص. 146.